الحديث المعل

(حقيقته وحجيته)

إعداد

د- سعاد صبيح الصبيح

من ١٦٠١ إلى ١٦٥٢

المقدمة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله الهادي الأمين الذي بلغ هذا الدين فأحسن تبليغه وأتمه وأكمله.

أما بعد .

فإن الحديث المعل مبحث من مباحث علم المصطلح اشتغل فيه المتقدمون والمتأخرون وبذلوا فيه جهوداً عظيمة أجمل فيها بعضهم وفصل البعض الآخر ، وقد اجتهدت في هذا البحث رغبة في خدمة هذا المبحث الهام في علوم الحديث.

ولقد جعلت بحثي هذا مقسماً إلى أربعة فصول :

الفصل الأول : بيان مكانة علم العلل في علوم مصطلح الحديث ، والفرق بينه وبين علم الجرح والتعديل ، وعلاقة هذا المبحث بمباحث علوم الحديث الأخرى ثم مكانة علم العلل وميزة أهله وأخيراً تاريخ العلم مع نظرة في مناهج علم العلل.

الفصل الثاني : بينت فيه تعريف المعل وتسمياته (لغة ، اصطلاحاً) ، وحكم المعل وموضوع الحديث المعل ، والفرق بين الحديث المعل والضعيف ، ثم السبيل إلى معرفة العلة (قديماً وحديثاً).

الفصل الثالث : ذكرت فيه أسباب العلل ، وأنواع العلل.

الفصل الرابع : ذكرت فيه حجية الحديث المعل بأقسامه.

ثم ختمت بخلاصة وضحت فيها أنواع الأحاديث في كتب العلل واقعياً بغض النظر عن التعاريف الاصطلاحية للأئمة.

وهذا الجهد وعلى الله التكلان والحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

علم العلل

هو قسم من علم الدراية ويعد من العلوم المشتركة بين السند والمتن.

ولقد قسم الدكتور نور الدين عتر [١] هذه العلوم إلى ثلاثة أقسام

الأول تفرد الحديث ، والثاني تعدد رواة الحديث مع اتفاقهم ، والثالث اختلاف رواة الحديث وجعل المعل منه.

وأراه في تحديده هذا أخرج من المعل ما تفرد به الراوي وكان فيه علة من سنده أو متنه.

الفرق بين علم العلل وعلم الجرح والتعديل :

قال الحاكم : «هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل فإن حديث المجروح ساقط واه وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات» [٢]

وقال د. همام عبد الرحيم سعيد : «أن النقض الحديثي تنوع واتسعت مباحثه مع منتصف القرن الثاني الهجري وانقسم إلى قسمين كبيرين :

القسم الأول : علم الجرح والتعديل : وهو نقد أولي سهل ميسور يهتم بالقوادح الظاهرة كالضعف والجهالة والغفلة وكثرة الخطأ والفسق.

القسم الثاني : علم العلل وهو نقد ثانوي أعلى من سابقه وأدق.

وأضاف : وهذا النقد أوسع من الجرح والتعديل ، لأن الجرح والتعديل ينتهي بكلمة أو سطر أو صفحة ، أو مجموعة من الأقوال ، في الرجل موضع الجرح أو

١- منهج النقد في علوم الحديث : ص ٤٥٥

٢- معرفة علوم الحديث : ص ١٥١

التعديل ، وأما هذا الذي معنا فإنه يواكب الثقة في حله وترحاله ، وأحاديثه عن كل شيخ من شيوخه ، ومتى ضبط ومتى نسي ، وكيف تحمل ، وكيف أدى » [١]

علاقة هذا العلم بمباحث علوم الحديث الأخرى :

بالاطلاع على أنواع العلل في الأحاديث المعللة نجد أنها ضمت أغلب أنواع الضعف إلا أنها لخفائها جعلت مبحثاً خاصاً يقول الدكتور همام : «أما معظم علوم الحديث يدخل في العلل ، فقد يعلل الحديث بالانقطاع أو الإرسال أو الإعضال أو الإدراك أو القلب أو الاضطراب ، ولكن الذي يميز علم العلل عن هذه الفروع ، هو ما تضمنته العلة من الخفاء إذ يقع الإرسال أو الانقطاع أو الإدراك في حديث الثقات ويصعب تميزه والحكم عليه ، وينطلي إلى أكثر المحدثين.» [٢]

مكانة علم العلل وميزة أهلها :

تكلم أئمة الحديث في مكانة هذا العلم من بين علوم الحديث وسأذكر مجموعة من أقوال المتقدمين وبعض أقوال المتاخرين :

١- الإمام عبد الرحمن بن مهدي (١٩٨هـ) : ذكر أهمية هذا العلم عنده بقوله : «لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي» [٣]

٢- وقال الحاكم (٤٠٥هـ) : «فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم»[٤]

٣- وقال الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ) : «يستحب أن يصنف المسند معللاً فإن معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث» [٥]

١- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١/ ٢٥ - ٢٦

٢- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١/ ٢٥ - ٢٦

٣- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع : ٢ / ٣٥٤

٤- معرفة علوم الحديث للحاكم : ١٥٧

٥- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع : ٢ / ٣٥٣.

٤- وقال ابن الصلاح (٦٤٣ هـ) : «اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وادقها وأشرفها وإنما يضطلع لذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب»[١]

٥- وقال النووي (٦٧٦ هـ) في حديثه عن المعل : «وهذا النوع من أجلها يتمكن منه أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب» [٢]

٦- وقال العراقي في ألفيته (٨٠٤ هـ) : «يهتدي جهبذها إلى اطلاعه على تصويب إرسال لما قد وصلا»

وجاء في فتح المغيث شرح قوله جهبذها «أي الحاذق في النقد من اهل هذه الصناعة لا كل محدث» [٣]

٧- وقال ابن حجرة (٨٥٢ هـ) : «هذا هو المعلل وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً وحفظاً واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواه وملكة قوية للأسانيد والمتون ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن» [٤]

ولما كان من طبيعة العصور المتقدمة الاختصار والمتأخرة الإسهاب والشرح اذكر أقوال بعض المتخصصين المعاصرين :

- قال الدكتور نور الدين عتر : «ولما كان البحث في هذا النوع يكتنفه الغموض كان أجل معارف المحدثين وأعلاها وأشرفها. تظهر فيه عظمتهم ، وعظمة نهجهم النقدي الذي يبلغ الأعماق السحيقة ليستخرج ما فيها من آفة تضعف الحديث ، وتزيل عن حقيقة الضعف قشرة الصحة الظاهرة التي تستره» [٥]

١- علوم الحديث لابن الصلاح : ص ٩٠

٢- تدريب الراوي في شرح التقريب : ص ١٦١

٣- فتح المغيث : ١ / ٢٠٩

٤- شرح نخبة الفكر : ص ٨٢

٥- منهج النقد عند المحدثين : ص ٤٤٧.

- وذكر الدكتور همام أهمية هذا العلم واتساعه بقوله : وحقا أن هـذا العلـم رأس علوم الحديث وأوسعها وأخفاها وأدقها وأهمها ولولاه لاختلط الصحيح بالسقيم ، لأن الأصل في أحاديث الثقات الاحتجاج بها والالتزام بقبولها ، وما يدخل عن طريـق الثقات والحفاظ لا يدخل عن طويق الضعفاء والمجروحين» [١]

وجميع هذه الأقوال ذكرها لا بغرض الإطالة ولكن طمعاً في ذكر أقوال العلماء في كل قرن فحرصت على أن لا تزيد في القرن أكثر من قولين الأول تكون سنة وفاة رجاله قبل منتصفه ، والثاني بعد منتصفه ، لنرى تزايد اهتمـام الأئمـة علـى مـر العصور بهذا العلم حتى هذا العصر.

١- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١/ ٢٨

تاريخ علم العلل :

ولبيان جهد أئمة كل قرن جمعت علماء كل قرن على حدة ورتبته ترتيباً تصاعديا حسب سنوات الوفاة ، مع ذكر ما يدل على دور هؤلاء في هذا العلم :

أولاً : القرن الثاني الهجري :

١- شعبة بن الحجاج (١٦٠ هـ) : «وهو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل ، واتصال الأسانيد وانقطاعها ، ونقب عن دقائق علم العلل و وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم» [١]

٢- يحيي بن سعيد القطان (١٩٨هـ) : «أبو سعيد خليفة شعبة والقائم بعده مقامه في هذا العلم وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن ، كأحمد وعلي ويحيي ونحوهم. وقد كان شعبة يحكمه على نفسه في هذا العلم» [٢]

قال أبو بكر بن خلاد [٣] : «دخلت على يحيي بن سعيد في مرضه ، فقال لي : يا أبا بكر و ما تركت أهل البصرة يتكلمون ؟ قلت : يذكرون خيراً ، إلا أنهم يخافون عليك من كلامك في الناس. فقال : احفظ عني لأن يكون خصمي في الآخرة رجل من عرض الناس أحب إلي من أن يكون خصمي في الآخرة النبي صلى الله عليه وسلم يقول : بلغك عني حديث وقع في وهمك أنه عني غير صحيح» ، يعني فلم تنكره.

٣- عبد الرحمن بن مهدي (١٩٨ هـ) : «قال أبو حاتم : حدثنا محمد بن صفوان قال سمعت ابن المديني يقول لو أخذت فأحلفت بين الركن والمقام لحلفت بالله أنني لم أر أحداً قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي »[٤]

١- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١/ ٤٤٨

٢- المرجع السابق : ١/٤٦٤.

٣- المرجع السابق : ١/٤٦٦

٤- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١/ ٤٦٨

وروي عن ابن مهدي انه قال : «لأن أعرف علة حديث واحد أحب إلي من أن أستفيد عشرة أحاديث»[١]

وهؤلاء الثلاثة ذكرهم الترمذي في كتاب العلل الصغير في آخر جامعه.

ثانياً : القرن الثالث الهجري :

١- يحيي بن معين البغدادي (٢٣٣ هـ) : «كان يحيي سوسع القول في الجرح ، ولا يحابي أحد بل يسطع به في وجه صاحبه ، ولهذا قال عبد الله بن أحمد الدورقي : كل من سكت عنه يحيي بن معين فهو ثقة» [٢] وألف كتاباً في العلل أسماه «التاريخ والعلل»

٢- علي بن المديني البصري (٢٣٤ هـ) : قال ابن رجب عنه : «أحد الأئمة الحفاظ ، المبرزين في علم الحديث وعلله» [٣] وله كتاب «العلل» [٤]

وقال عنه أبو حاتم الرازي : «كان علي بن المديني علماً في الناس ، في معرفة الحديث والعلل» [٥] وله تصانيف عدة في علوم الحديث وكثير منها في علل الحديث سأذكرها مع أشهر الكتب لاحقاً.

٣- أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ) : قال أبو حاتم : «وكان أحمد بارع الفهم بمعرفة الحديث بصحيحه وسقيمه. وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه ، وكان الشافعي يقول لأحمد : حديث كذا وكذا قوي الإسناد محفوظ؟ فإذا قال : نعم

١- المرجع السابق : ١/ ٤٧٠.

٢- المرجع السابق : ١/ ٤٨٩.

٣- المرجع السابق : ١/ ٤٨٤.

٤- المرجع السابق : ١/ ٥٩.

٥- المرجع السابق : ١/ ٤٨٥.

جعله أصله ، وبنى عليه» [١] كتب عنه تلاميذه وابنه كتاب «علل الإمام أحمد» [٢] و «العلل ومعرفة الرجال» [٣].

٤- عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (٢٥٥هـ) : وقال ابن حبان : «كان عبد الله بن عبد الرحمن من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين ممن حفظ وجمع وتفقه ، وصنف وحدث ، وأظهر السنة في بلده ، ودعا إليها ، وذب عن حريمها ، وقمع من خالفها» [٤]

٥- محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) قال الترمذي في التعريف بكتاب العلل الصغير : «وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتب التاريخ و وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل. ومنه ما ناظرت به عبد الله بن عبد الرحمن وأبا زرعة .. ثم قال .. ولم أر احداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كثير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل» [٥] وله كتاب في العلل ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس [٦]

٦- مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١ هـ) : له كتاب في العلل اسمه «التمييز» وله معرفة واسعة في الرجال والعلل. ولم يترجم له ابن رجب الحنبلي في حين أنه ترجم لمن بعده ممن هم دونه في العلم - ولا أعلم سبب ذلك.

٧- يعقوب بن شيبة السدوسي (٢٦٢هـ) : صنف كتابه «المسند المعلل» ولم يبقى من هذا الكتاب إلا الجزء العاشر وهو مرتب على مسانيد الصحابة» [٧]

١- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١/ ٤٨٢.

٢- المرجع السابق : ١ / ٥٩.

٣- المرجع السابق : ١ / ٣٣.

٤- المرجع السابق : ١ / ٤٩٩.

٥- الجامع الصحيح للترمذي - كتاب العلل - : ٥ / ٧٣٨.

٦- المرجع السابق : ١ / ٣٣

٧- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١/ ٣٤

٨- أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (٢٦٤ هـ) : قال أبو حاتم وجرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها ، وكنت اذكر احاديث خط وعللها ، وخطأ الشيوخ ، فقال لي : «يا أبا حاتم ، قل من يفهم هذا ، ما أعز هذا ، إذا رفعت هذا عن واحد واثنين فما أقل ما تجد من يحسن هذا» [١]

٩- أبو حاتم الرازي (٢٧٧هـ) : هو محمد بن ادريس الرازي شارك أبا زرعة في العلم والفضل [٢]

١٠- محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٧٩ هـ) : «وهو أول من صنف الحديث على الأبواب المعللة » [٣] وله كتابين «العلل الصغير والعلل الكبير»

١١- أبو زرعة الدمشقي (٢٨٠ هـ) : هو عبد الرحمن بن عمر الدمشقي وله كتاب «التريخ وعلل الرجال» [٤]

١٢- أبو بكر أحمد عمرو بن عبد الخالق المعروف بالبزار (٢٩٢هـ) : وله كتاب مهم هو : «المسند الكبير المعلل» [٥]

ثالثاً : القرن الرابع الهجري :

١- أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي (٣٠٧هـ) : ترجم له الذهبي في تذكرته ، وقال : « له كتاب جليل في علل الحديث يدل على تميزه في هذا الفن .» [٦]

١- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١/ ٤٩٣

٢- المرجع السابق : ١ / ٣٤

٣- المرجع السابق : ١ / ٣٤٥

٤- المرجع السابق : ١ / ٣٥.

٥- انظر المرجع السابق.

٦- تذكرة الحافظ : ٢ / ٧٩.

٢- عبد الرحمن بن أبي حاتم (٣٢٧هـ) : جمع علمي أبو زرعة الرازي وأبو حاتم الرازي في كتاب علل الحديث . [١]

٣- أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الماسرجسي النيسابوري (٣٦٥هـ) : له كتاب في العلل .وهو مسند كبير مهذب معلل في ألف وثلاثمائة جزء - ونقل عن الحاكم قوله : « سفينة عصره في كثرة الكتابة ».[٢]

٤- أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني المعروف (بابن القطان)(٣٦٥هـ): له كتاب اسمه «الكامل في معرفة الضعفاء ، وعلل الحديث »، وقد اختصره تقي الدين المقريزي (٨٤٥هـ) [٣].

٥- محمد بن محمد بن يعقوب النيسابوري المعروف بالحجاجي (٣٦٨هـ) : صنف كتاباً في العلل يقع في نيف وثمانين جزءاً. [٤]

٦- محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي (أبو أحمد الحاكم) (٣٧٨هـ) : صنف كتاباً في العلل مخرجاً على كتاب المزني . [٥]

٧- أبو الحسن على بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ) : قال عند الذهبي « فقد انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل . قال عنه الخطيب :« سألت البرقاني : هل كان أبو الحسن يملي عليك العلل من حفظه ؟ قال : نعم ، وأنا الذي جمعتها وقرأها الناس».[٦] وله « العلل الواردة في الأحاديث النبوية ».[٧]

١- المرجع السابق : ١ / ٣٤.

٢- المرجع السابق : ١ / ٣٥.

٣- تذكرة الحافظ : ١ / ٣٦

٤- انظر المرجع السابق.

٥- المرجع السابق : ١ / ٣٥.

٦- المرجع السابق : ١ / ٣٦.

٧- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١ / ٨٦.

رابعاً: القرن الخامس الهجري وما بعده :

١- الحاكم أبي عبد الله محمد بن البيع (٤٠٥هـ) : له كتاب في العلل ، كما أفرد للعلل مبحثاً في كتابه «معرفة علوم الحديث».[١]

٢- الحسن بن محمد البغدادي المعروف بالخلال (٤٣٩هـ) : وله كتاب في العلل. [٢]

٣- عبد الرحمن بن علي بن محمد (ابن الجوزي) (٥٩٧هـ) : وله كتاب العلل المتناهية . [٣]

٤- عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) : شرح كتاب الجامع للترمذي ثم شرح كتاب العلل الصغير الملحق به وأضاف عليه إضافات مهمة في علم العلل . [٤]

٥- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) : له كتاب سماه « الزهر المطلول في الخبر المعلول ».[٥]

نظرة في مناهج كتب العلل المتقدمة [٦]:

تنوعت المناهج التي سارت عليها هذه المصنفات وفيما يلي ملخص تلك المناهج:

١- منها ما كان على طريقة المسائل المتفرقة والمعارف غير المبوبة ، بجمع التلاميذ كما فعل عباس الدوري في أقوال يحيى بن معين حيث جمعها في كتاب « التاريخ والعلل »،وتلاميذ أحمد في جمع « العلل »وغيره .

١- معرفة علوم الحديث : ص ٣٧.

٢- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١ / ٣٧.

٣- انظر المرجع السابق.

٤- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١ / ٣٧.

٥- انظر المرجع السابق.

٦- شرح علل الترمذي باختصار : ١ / ٤٥ - ٤٦

٢- ومنها ما كان على طريقة المسانيد المعللة على مسانيد الصحابة كما فعل يعقوب بن شيبة في « المسند المعلل» وأبو بكر البزار في « المسند الكبير المعلل »والدارقطني في « العلل الواردة في الأحاديث النبوية ».

٣- ومنها ما كان على طريقة الأبواب المعللة بأن يصنف الحديث على الأبواب الفقهية ثم يذكر علة الحديث أو علل الباب كما فعل الترمذي في جامعه ، وابن أبي حاتم في كتابه « علل الحديث ».

٤- ومنها ما كان على طريقة جمع الحديث المعل لشيخ واحد وذلك كما ابن المديني عندما صنف في علل حديث ابن عيينة .

٥- ومنها ما كان على طريقة التراجم المعللة مرتبة على الطبقات أو على الترتيب الهجائي ككتاب العقيلي « الضعفاء »، «والكامل في ضعفاء المحدثين وعلل الحديث »لابن عدي الجرجاني .

٦- ومن الكتب ما تناولت العلل كمبحث في مصطلح الحديث «كمعرفة علوم الحديث ». ومقدمة ابن الصلاح .

الفصل الثاني :

تعريف المعل وتسمياته :

أولاً : في اللغة :

جاءت العلة في اللغة بثلاث معانٍ[١]:

١- بمعنى المرض : ومنه أخذ اسم المعل : أي المريض .

٢- بمعنى الحديث الشاغل يشغل صاحبه عن وجهه . ومنه أخذ اسم المعلل .

٣- وبمعنى الشرب الثاني . ومنه أخذ اسم المعلول .

وعلى هذا فقد وردت التسميات الثلاث في كتب الأمة كما يلي :

١- المعلول : ذكره (الترمذي وابن عدي والدارقنطي وأبو يعلى الخليلي والحاكم). [٢]كما ذكره البخاري وأبو اسحاق الزجاج في المتقارب من العروض ، والأصوليون في باب القياس حيث قالوا « العلة والمعلول ».

ويساعد هؤلاء استعمال الزجاج اللغوي لهذه التسمية .

ألا أن هذه التسمية انتقدها كثير من الأئمة : كابن الصلاح في علوم الحديث [٣] قال : ويسميه أهل الحديث (المعلول) وذلك في قولهم في باب القياس :« العلة والمعلول » وذلك منهم ومن الفقهاء مرذول عند أهل العربية واللغة . وكذلك النووي عندما ذكره قال : « أنه لحن وذلك لأن معلول اسم مفعول من عله بمعنى سقاه ثانياً ، لا بمعنى المعنى المقصود وهو العلة ضد الصحة ».[٤]

وتعقب النقد بأن (المعلول) قد حكاه جماعة من أهل اللغة ، وما دام له وجه في العربية وغلب استعماله في عبارات أهل الفن فليكن أولى في الاستعمال ، وأجاب

١- مختار الصحاح : ص ٤٥١ – المنجد : ٥٣٣.

٢- توضيح الأفكار : ٢ / ٢٥،

٣- علوم الحديث لابن الصلاح : ص ٨٩.

٤- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث : ص ٣٠٦.

العراقي : لاشك أنه ضعيف وإن حكاه بعض من صنف في الأفعال وقد أنكره غير واحد من أهل اللغة .[١] وتناسب المعنى في اللغة والمصطلح فيها يكون في حاجة الحديث إلى تكرار نظر كمن يشرب شربة ثانية ليتمكن من معرفة العلة في حديث ما .

٢- المعلل : ذكره ابن الصلاح [٢]، والعراقي في الألفية [٣]، والنووي في التقريب [٤]، والهروي في جواهر الأصول [٥]، والذهبي في الموقظة [٦]، والعسقلاني في شرح نخبة الفكر[٧].

وعدوا التسمية بالمعلول لحناً لأن اسم المفعول من أعل الرباعي لا يأتي على مفعول ، وإما معلل فمفعول علل وهو لغة بمعنى ألهاه بالشيء وشغله .[٨]

وتناسب المعنى اللغوي هنا مع الاصطلاحي من حيث أن العلة ألهت المتتبع عن الحديث وشغلته بالبحث عنها .

٣- المعل : ذكره ابن الوزير في تنقيح الأنظار [٩] ، والعراقي وابن سيده صاحب المحكم والجوهري ، وقال العراقي :«والأحسن أن يقال معل لا معلل وهو الأكثر (المعل) في كلام أهل اللغة وفي عبارة أهل الحديث لأن أكثر عبارات أهل الحديث في الفعل أن يقولوا : أعله فلان بكذا ، المفعول منه معل ».[١٠]

١- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث : ص ٣٠٦.

٢- علوم الحديث : ص ٨٩.

٣- فتح المغيث : ١ / ٢٠٩.

٤- تدريب الراوي : ص ١٦١.

٥- جواهر الأصول : ص : ٤٨.

٦- الموقظة : ص ٢٥١.

٧- شرح نخبة الفكر : ص ٨٢.

٨- تدريب الراوي : ص ١٦١ بتصرف.

٩- توضيح الأفكار : ٢ / ٢٥.

١٠- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث : ص ٣٠٦.

والمناسبة بين المعنى اللغوي : المريض والمعنى الاصطلاحي هو ما دخلت على الحديث من علة ضعفته واعتل بها ، وهذه التسمية هي الأنسب والله أعلم .

ثانياً في الاصطلاح :

تعدد تعريف العلة والحديث المعل عند أئمة الحديث ولم يكن هناك فرق كبير بينهما . وكان أول [١] من حدد تعريف العلة والحديث المعل الإمام ابن الصلاح رحمه الله ثم تبعه غيره من الأئمة . وهذه التعاريف التي أطلقها العلماء على العلة والمعل :

١- قال الإمام ابن الصلاح [٢] (٦٤٣هـ): العلة : عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه . والمعلل : هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهرة السلامة منها .

٢- وقال الإمام النووي [٣] (٦٧٦هـ) : العلة : عبارة عن سبب خفي غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه .

٣- وقال الحافظ العراقي (٨٠٤هـ) : العلة : عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه أي قدحت في صحته . [٤]

وقال في الألفية [٥]: (وهي عبارة عن أسباب طرت .. فيها غموض وخفاء أثرت) والمعلل : خبر ظاهرة السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح . [٦]

١- هذا على خلاف قول بعض الأئمة لكونهم يعدون الحاكم أول من عرفه بكونه أول من صنف المعلل كعنوان.

٢- علوم الحديث : ص ٩٠.

٣- تدريب الراوي : ص ١٦١.

٤- توضيح الأفكار : ٢ / ٢٦ - ٢٧.

٥- فتح المغيث : ٢ / ٢٠٩.

٦- المرجع السابق : ١ / ٢٠٢.

٤- وقال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) : في المعلل « ثم الوهم أن أطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فالمعلل ».[١]

وقد رجح محقق شرح علل الترمذي [٢] تعريف العراقي للمعلل وقال عنه : « هو تعريف جامع مانع » وبين سبب اختياره له .

إلا أن الصنعاني علق على جميع هذه التعاريف بقوله [٣] : « وكان هذا تعريف أغلب للعلة فإنهم قد يعلون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة ويعلون بما لا يؤثر في صحة الحديث ».

وأرى أنه لابد من أحد أمرين ليتوافق تعريف المعل مع حقيقة الأحاديث الواردة في كتب العلل:

الأمر الأول: تحديد تعريف أشمل للمعل وليكن «الحديث الذي فيه علة لا يعرفها إلا الخواص ولا يلزم أن تكون قادحة ».

وبقولنا الحديث : لتشمل العلة في السند والمتن .

وعلة : تشمل العيب الظاهر والخفي .

إلا الخواص ، استثناء أو إخراج لغيرهم من العوام .

ولا يلزم : ليشمل العلة القادحة وغير القادحة .

الأمر الثاني : وذلك لكي نوفق بين تعاريف الأئمة وأحاديث كتب العلل فلابد من استثناء تلك الأحاديث التي وردت فيها ولم تكن العلة فيها غامضة وقادحة .ليستقيم المعنى في التعريف . والله أعلم.

حكم الحديث المعل :

هو حديث ضعيف مردود ، لفقده شرطاً من شروط الصحة (وهو عدم وجود العلة القادحة).

١- شرح نخبة الفكر : ص ٨٢.

٢- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١ / ٢٣.

٣- توضيح الأفكار : ٢ / ٢٧.

ولخص الحكم على أنواع الأحاديث الدكتور نور الدين عتر فقال [١] : « من أنواع المردود ما ضعف لفقد شرط عدم العلة وهو المعلل بأحد أوجه الإعلال فهذا مردود لأن العلة فيه إما من وهم الراوي ، أو لتبين الانقطاع في سند ظاهرة الاتصال ».

تنبيهات :

١- هذا الحكم ينطبق على الأحاديث التي ظهرت فيها علة (اصطلاحية) خفية وقادحة .

٢- يستثنى من هذا الحكم الأحاديث المعلة بعلة غير قادحة وهذه الأحاديث لابد أن يكون لها أكثر من إسناد .

٣- كما يستثنى ما يطلق عليه اسم العلة وليس بمعل كالمنسوخ .

موضوع الحديث المعل :

إن حق لي تقسيم الأحاديث فسأجعلها في ثلاثة أقسام :

١- حديث صحيح مقبول توافرت فيه شروط الصحة الخمسة حقيقة .

٢- وحديث ضعيف مردود لم يتوافر فيه أكثر من أربعة شروط من شروط الصحة . [٢]

٣- وحديث صحيح مقبول حسب الظاهر لتوافر شروط الصحة قبل اكتشاف فقد أحد شروط الصحة .

وهذا الأخير هو موضوع «الحديث المعل » اصطلاحاً.

حيث يكون ظاهرة الصحة إلا أنه بالبحث والنظر ممن هو أهل لذلك يكتشف فيه سبب من أسباب رد الحديث إما عدم الاتصال بشكل من أشكال الانقطاع الخفي

١- منهج النقد : ص ٤٥٨.

٢- أردت في قولي «أكثر من أربعة شروط» دخول المعل فيه بعد اكتشاف علته حكماً.

على عامة أهل الحديث وغيرهم أو عدم عدالة الرواة بعد اعتقاد عدالتهم أو خفة ضبطهم بعد إتقانهم لسبب من الأسباب أو لمخالفته حديث أقوى منه جعله شاذا.

الفرق بين الضعيف والمعل اصطلاحاً :

والسبب الذي جعل هذا النوع متميز عن الضعيف مع أن أسباب الرد واحدة أن رواته ثقات يستبعد الباحث العادي الشك ف اتصال سندهم لعدالتهم ؟ أو في حفظهم لما اشتهر من ضبطهم وإذا بالجهابذة في هذا العلم يكتشفون أحد هذه الأمور.

وبذلك يكون الفرق بينه وبين الحديث الضعيف أصلاً ، أن الضعيف حكم عليه في أول الأمر بالضعف لظهور سببه.

أما المعل فحكم له بالصحة في بادئ الأمر ثم اكتشفت العلة فرد بسببها وسمي معلاً.

ويظهر لي أنه استحق تلك التسمية حتى بعد اكتشاف علته – حيث اثبت في كتب العلل بتلك التسمية لكون رجاله ثقات وذلك تمييزاً عن غيره من الضعيف إضافة إلى صعوبة التنصيص على سبب رده ونوع العلة القادحة.

هذا وقد تكلم العلماء في موضوعه ومنهم :

– الحاكم حيث قال : «علة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثه بحيث له علة فيخفى عليهم علمها فيصير الحديث معلولاً. [١]

– وابن الصلاح بقوله : «يتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات ، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر. [٢]

كما بين بعض المتخصصين المعاصرين موضوعه مثل :

– د. همام عبد الرحيم سعيد قال : «وحقاً أن هذا العلم رأس علوم الحديث وأوسعها وأخفاها وأدقها وأهمها ولولاه لاختلط الصحيح بالسقيم ، لأن الأصل في

١– معرفة علوم الحديث : ص ١٥١.

٢– علوم الحديث : ص ٩٠

أحاديث الثقات الاحتجاج بها والالتزام بقبولها ، وما يدخل عن طريق الثقات والحفاظ لا يدخل عن طريق الضعفاء والمجروحين. [١]

السبيل إلى معرفة العلة

ورغم ما يتملكه أولئك من قدرة على تمييز الحديث المعل من الأحاديث التي ظهرت عليها الصحة إلا أنهم قد لا يصرحون بعلة حديث ما . وقد ذكر الدكتور نور الدين عتر سبب ذلك بقوله : « ولما كان شأن العلل الدقة والخفاء توقف المحدثون كثيراً عن التصريح بما يعل به الحديث ، إما لعدم استحضار عبارة يعبرون بها أو لعدم قابلية السامع أن يفهم»[٢]

أولاً : في كتب المصطلح السابقة :

تكلم الأئمة السابقون في كيفية معرفة العلة إلا أن كثيراً من أقوالهم يكتنفه الغموض بل صور بعضهم ذلك بأنه إلهام أو كالسحر وغيره مما زاد الأمر غموضاً وصعوبة أقوالهم :

- قال الحاكم :« والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير » ثم ذكر قول عبد الرحمن بن مهدي « معرفة الحديث إلهام فلو قلت للعالم يعلل الحديث من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة ». وقال « أخبرني أبو علي الحسين بن محمد بن عبد ربه الوراق بالري قال : حدثنا محمد بن صالح الكلبي قال سمعت أبا زرعة وقال له رجل : ما الحجة في تعليلكم الحديث ؟ قال : الحجة أن تسألني عن حديث له علة فاذكر علته ثم تقصد ابن وارة يعني محمد بن مسلم بن وارة وتسأله عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته ثم تقصد أبا حاتم فيعلله ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث فإن وجدت بيننا خلافاً في علته فاعلم أن كلاً منا تكلم على مراده وإن

١- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١ / ٢٨.

٢- منهج النقد : ص ٤٥٢.

وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم ؟ قال ففعل الرجل فاتفقت كلمتهم عليه فقال : أشهد أن هذا العلم إلهام ».[١]

ويراد بالإلهام هنا أن هذا العلم لدقته كان الله يلهم العالم ليهتدي إلى كشف علة الحديث ، وذلك لا يتأتى لكل من أراد ذلك ما لم يكن ممن أتقن قواعد هذا العلم وضوابطه ومارس الصنعة وناقش بها علماء عصره .

وذكر الخطيب البغدادي نقلاً عن علي بن علي المديني : « والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط ».[٢] وهذا أقدم ما ذكر في طرق معرفة العلة وأحسن من أنار الطريق في سبيل معرفة العلة .

كما نقل الخطيب قول ابن المبارك «إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضها ببعض ».[٣]وهذا القول وإن سبق قول ابن المديني إلا أنه لم يوضح الأمر مثله .

- وقال ابن الصلاح : « يستعان على إدراكها بتفرد الراوي ومخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث أو وهم واهم بغير ذلك ، بحيث يغلب على ظنه ذلك ، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه ، وكثيراً ما يعللون الموصول بالمرسل مثل أن يجيء الحديث بإسناد موصول ، ويجيء أيضاً بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه »[٤] وهو بهذا بين أنواع العلل وحكم الحديث المعل مع طرق المعرفة .

١- معرفة علوم الحديث : ص ١٥١ – ١٥٢.

٢- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع : ٢ / ٣٥٤.

٣- انظر المرجع السابق.

٤- علوم الحديث : ص ٩٠.

- ونقل ابن الوزير في تنقيح الأفكار قول ابن المديني : « الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين أخطاؤه ».[١]
- وقال السخاوي : « والتعليل أمر يهجم على قلوب هؤلاء لا يمكنهم رده وهيئة نفسانية لا معدل لهم عنها ».[٢]

ثانياً : في كتب المصطلح الحديثة :

ولكن استفاد بعض المتخصصين المعاصرين من توضيح ابن رجب الحنبلي وغيره ممن سبقه لذلك فحددوا العلوم التي يحتاجها الباحث ليتمكن من الوصول إلى العلة ، كما بينوا طرق معرفة المعل وسأذكرها بإيجاز :

أ) ما ينبغي أن يكون عليه رجل هذا الفن [٣]:

١ – معرفة المدارس الحديثية : وذلك لكشف العلة حسب المدرسة أو البلد الذي ينسب إليه ، وهناك قواعد وضعها الأئمة في هذا الفن مثل : إذا كان كوفياً احتمل التدليس أو الرفض ، وإذا كان بصرياً احتمل النصب (معاداة علي) وتأثير الأرجاء والاعتزال في إسناده ، وإذا كان رواة المدنيون عن الكوفيين احتمال ، وإذا رواه المدنيون عن البصريين احتمال آخر .

ومثاله : ما ذكره ابن رجب « إسماعيل بن عياش الحمصي أبو عتبة ، إذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد ، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب ».

٢ – معرفة من دار عليهم الإسناد : وأوثق الناس فيهم وتمييز أصح الأسانيد وأضعفها ، وممن اهتم بهذا ابن المديني ووضع قواعد له فقال : «نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة : فلأهل المدينة ابن شهاب – يعني الزهري – ، ولأهل مكة عمرو بن دينار ، ولأهل البصرة قتادة بن دعامة السدوسي ، ويحيى بن أبي كثير ، ولأهل الكوفة أبو إسحاق السبيعي وسليمان بن مهران

---

١ – توضيح الأفكار : ٢ / ٢٩.

٢ – فتح المغيث : ١ / ٢١٨.

٣ – شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١ / ٢٨ – ١٣٧ باختصار.

، ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف ، فلأهل المدينة مالك بن أنس ، ومحمد بن إسحاق ، من أهل مكة عبد العزيز بن جريح ، وسفيان بن عيينة ، وهكذا ... يوضح سلسلة من ينتهي إليهم العلم .

ومثاله : يقول عبد الله بن الإمام أحمد « سألته عن مطرف بن طريف ، فقال ثقة مطرف ، قلت له : أيما أثبت أصحاب الأعمش ؟ فقال : سفيان الثوري أحبهم إلي ، قلت ثم من ؟ فقال أبو معاوية في الكثرة والعلم – يعني عالماً بالأعمش –وهكذا ...« قال د. همام وتلحظ من خلال النص أمرين :

الأول : من أوثق الناس في هذا الشيخ ؟ والثاني : من أكثرهم جمعاً ورواية عنه ؟ .وهكذا الأمر في كل ثقة على حدة ، ولنتصور حجم هذه المعرفة التي لابد منها لرجل العلل . وعن طريق مثل هذه المعرفة يتكون عند الناقد منهج يستعين به في نقده .

ثم ذكر الدكتور همام تقسيم ابن رجب لعلم العلل الذي جعل القسم الأول عنده في هذا العلم في معرفة مراتب أعيان الثقات ، الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم « كابن عمر » ، وبيان مراتبهم في الحفظ وذكر من يرجح قوله منهم عند الاختلاف .

٣- معرفة الأبواب : أي أن رجل العلل لم يصل إلى ما وصل إليه إلا بعد ان جمع الأحاديث في الأبواب مرتبة على الإسناد وعلى أبواب الفقه فيعرض ما يسميه على أبوابه وأصوله ثم يذكر النتيجة : معروف أو منكر أو مشهور أو غريب ... وهكذا . وممن اشتهر بهذا المر الإمام أحمد والبخاري وأبو زرعة ، وأمير المؤمنين المامون .

٤- معرفة المتشابه من الأسماء والكنى والألقاب : فقد يوجد أكثر من رجل في عصر واحد بنفس الاسم والرتبة أحياناً ومما يدهش أن يوجد أربعة عشر رجلاً من الثقات يحملون اسم « إبراهيم بن يزيد » . كما ذكر عبد الله بن احمد » وذكرهم . سمعت أبي يقول : من كنيته من أصحاب النبي صلى الله

عليه وسلم أبو عبد الرحمن سبعة » وذكرهم . ومن هذا الطريق كم من علة دخلت على الحديث بجهله .

٥- معرفة مواطن الرواة : قال الحاكم : « وهو علم قد زلق فيه جماعة من كبار العلماء بما يشتبه عليهم فيه « وقد أثبتت مواطن الرواة في كتب العلل ، ففي علل أحمد :« ابن أبي حسن قرشي مكي ، هشام بن حجير مكي ، ضعيف الحديث ..»

٦- معرفة الوفيات والولادات : وبها يتأكد الناقد من السماع والمعاصرة أو ينفيهما . وقد أثبتت كذلك في كتب العلل . يقول ابن المديني :« مات أيوب سنة إحدى وثلاثين في الطاعون ، ومات يونس سنة تسع وثلاثين ..وهكذا.»

ومعرفة الولادات جانب آخر يحدد اللقاء وفترته بين الروايتين مثل قول النقاد عن «حديث يرويه عبد الجبار بن وائل عن أبيه » فيقولون « عبد الجبار لم يدرك أباه ، ولد بعد وفاة أبيه ».

٧- معرفة من أرسل ومن دلس ومن اختلط : ويكثر في كتب العلل ذكر الإرسال والتدليس والاختلاط

٨- معرفة أهل البدع والأهواء : وتختلف هذه عن معرفة المدارس الحديثية حيث تهتم بالراوي كفرد ، وغالباً ما يكون على مدرسة كالتشيع أو الخوارج أو المعتزلة أو غير ذلك .

ومثاله في كتب العلل : عند أحمد في العلل ومعرفة الرجال « كان يزيد بن عبد الرحمن شيخاً فقيراً مرجئياً ».

وعلق د. همام : « أن هذه بعض جوانب المعرفة التي لابد منها للمشتغل بالعلل وأنه ترك غيرها لأن الموضوع لا يتسع لعلوم الحديث ، إذ ظهر لي بعد البحث والاستقصاء أن أكثر علوم الحديث استمد من علم العلل » .

ب) الوسائل العلمية لمعرفة المعل :

١- أن يجمع المحدث اليقظ روايات الحديث الواحد ، ويوازن بينها سندا ومتنا فيرشده شدة اختلافها واتفاقها على مواطن العلة ، مع قرائن تنضم لذلك وهذا يحتاج إلى حفظ عزيز سريع الاستحضار .

٢- موازنة نسق الرواة في الإسناد بمواقعهم في عامة الأسانيد فيتبين منه أن تسلسل هذا الإسناد تفرد عن المعروف من وقوع روايته في الأسانيد فينبه إلى علة خفية وهذا صعب لا يدرك إلا بالحفظ التام وسرعة الاستحضار كذلك لكل الأسانيد .

٣- كثرة ممارسة الحديث ومعرفة الرجال : قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي : « قاعدة مهمة : حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم للرجال ، وأحاديث كل واحد منهم ، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث بشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان ».

٤- أن ينص على علة الحديث ، أو القدح فيه أنه معلل إمام من أئمة الحديث المعروفين بالغوص في هذا الشأن ».[1]

وهكذا نجد رجل العلل بما لديه من المعارف التي ذكرتها سابقاً وبما عنده من قدرات على المقارنة والاستحضار والاستنتاج يستطيع معرفة علة حديث ما ، يعجز عن معرفتها كثير غيره وإن كانوا أصحاب علم في الحديث وعلومه ممن لا تتوافر فيهم تلك الأمور والصفات .

وبذلك نجد أن سبب الجهل في وسائله أن أكثر كتب العلل أسئلة من أهل الفن والمختصين وأجوبة ويكون السائل والمجيب من أهل الفن .ولا توضح تلك الكتب كيفية الوصول إلى علة ما . إلا أن بحث المتأخرين واستنتاجهم وضح الأمر.

١- منهج النقد : ٤٥٠ – ٤٥٢.

الفصل الثالث :

أسباب العلل :

بما أن العلل تكتشف في أحاديث الثقات فهناك تساؤل مهم يطرح ألا وهو ما أسباب هذه العلل؟

وقد وجدت هذه الأسباب متناثرة في كتب العلل جمعها الدكتور هماه في دراسته : [١]

١- « وهذا السبب عام ويقف وراء الكثير من العلل ألا وهو الضعف البشري فلا يسلم منه مخلوق – عدا الأنبياء – فالكل يصيب و يخطيء ، ويتذكر وينسى وينشط ويغفل ، على تفاوت بين الناس » . [٢]

وقال ابن معين : « من لم يخطيء في الحديث فهو كذاب ».[٣]

مثال ذلك وهم ابن عباس ، فقد وهم سعيد بن المسيب ابن عباس في قوله : تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم ».[٤]

٢- « ما اتصف به بعض رواة الآثار من خفة الضبط ، وكثرة الوهم ، مع بقاء عدالتهم . وهؤلاء الذين ذكرهم الترمذي في علله بقوله « أهل صدق وحفظ ، ولكن يقع الوهن في حديثهم كثيرا».[٥] وهؤلاء حدث عنهم المصنفين كمسلم ، وأصحاب السنن ، وحديثهم مقبول عند جماهير علماء الحديث ، وقد ميزوا

١- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١ / ٩٣ – ١١٩. بتصرف واختصار – وأحيانا بإعادة صياغة ماعدا المشار إلى موضعه وجعل بين قوسين فنقلته نصا.

٢- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١ / ٩٣ - ٩٤

٣- انظر المرجع السابق.

٤- أخرجه الترمذي في جامعه ، كتاب الحج : باب ما جاء في الرخصة في ذلك ٣ / ٢٠١حديث ٨٤٢ بنحوه، وأخرجه النسائي في سننه ، كتاب الحج : باب الرخصة في النكاح للمحرم ٥ / ١٩١ بلفظه. وأخرجه أبو داود في سننه ، كتاب المناسك : باب المحرم يتزوج ٢ / ١٦٩ حديث ١٨٤٥ بلفظه.

٥- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١ /٩٣ - ٩٤

بين الصواب والخطأ من أحديث هؤلاء . ولقد أحصوا ما لهم من أوهام ، وكثيراً ما نجده كتعليق بعد الحديث . ووهم فيه فلان .. وهكذا .

ومثاله (« قال ابن أبي حاتم في علله : « سالت أبي وأبا زرعة عن حديث رواة عبد الرزاق ، عن عمر ، عن أبي اسحاق عن صلة ، عن عمار، عن النبي : ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : الإنفاق من الإفتار ....الحديث ».

فقالا : هذا خطأ: هذا خطأ. رواه الثوري وشعبة وإسرائيل وجماعة يقولون : عن أبي إسحاق ، عن صلة ، عن عمار ، قوله ، لا يرفعه أحد منهم .

والصحيح موقوف عن عمار . قلت لهما : الخطأ ممن ؟ قال أبي : رأى من عبد الرزاق ، أو معمر فإنهما جميعاً كثيرو الخطأ».[١]

٣- الاختلاط أو الآفة العقلية : والمراد بالاختلاط ، آفة عقلية تورث فساداً في الإدراك أو تصيب الإنسان في آخر عمره ، أو بسبب حادث ما ، ورغم أنه يصيب كثير من الناس عِلى اختلاف أعمالهم ، إلا أنه إذا أطلق انصرف إلى فئة المحدثين ، لما للاختلاط من أثر على رواية المحدث ، لاسيما أنه ثقة عدل محتج بروايته .

والكشف عن الاختلاط يلقي على العلل مهمة عسيرة وشاقة ودقيقة تقتضي متابعة المحدث في جميع فترات حياته حتى وفاته ، وحاله حين الاختلاط ، فبعضهم لا يحدث في حالة اختلاطه إلا من كتبه أو بحضور أحد أبنائه ، ويحرص ذووه على متابعته ورقابته .

« ومثال ذلك » ما ذكره البرذعي في مسائله لأبي زرعة الرازي . قال : « قلت لأبي زرعة : قرة بن حبيب تغير ؟ فقال : نعم ، كنا أنكرناه بآخره ، غير انه كان لا يحدث إلا من كتابه ، ولا يحدث حتى يحضر ابنه ، ثم تبسم فقلت : لم تبسمت ؟ قال : أتيته ذات يوم وأبو حاتم ، فقرعنا عليه الباب ، واستأذنا عليه ، فدنا من

١- علل أبي حاتم : ٢ / ١٤٥ ، رقم ١٩٣١.

الباب ليفتح لنا فإذا ابنته قد لحقت ، وقالت : يا أبت إن هؤلاء أصحاب الحديث ، ولا آمن أن يغلطوك أو أن يدخلوا عليك ما ليس من حديثك ، فلا تخرج إليهم ، حتى يجيء أخي ، تعني علي بن قرة ، فقال لها ، أنا احفظ فلا أمكنهم من ذاك ، فقالت : لست ادعك تخرج إليهم فإني لا آمنهم عليك .فما زال قرة يجتهد ، ويحتج عليها في الخروج ، وهي تمنعه ، وتحتج عليه في ترك الخروج إلى أن يجيء علي بن قرة ، حتى غلبت غلبت عليه ، ولم تدعه . قال أبو زرعة : فانصرفنا وقعدنا حتى وافى ابنه علي . قال أبو زرعة : فجعلت أعجب من صراحتها ، وصيانتها أباها ».[1]

وأحياناً يدخل على المختلط رجل العلل ويخضعه لاختبار دقيق فيقلب الأسانيد والمتون . ويلقنه ما ليس من روايته ، فإن لم ينتبه السيخ لما يراد به فإنه يتأكد اختلاطه .

ومثاله : روى أبو محمد الرامهرمزي « من طريق يحيى بن سعيد قال : « قدمت الكوفة وبها ابن عجلان من يطلب الحديث ، مليح بن وكيع ، وحفص بن غياث ، وعبد الله بن إدريس ، ويسوف بن خالد التيمي ، قلنا نأتي ابن عجلان نقلب على هذا السيخ ننظر تفهمه . قال : فقلبوا ، فجعلوا ما كان عن سعيد عن أبيه ، ثم جئنا إليه ، لكن ابن إدريس تورع وجاس بالباب ، وقال : لا استحل ، وجلست معه ، ودخل حفص ، ويوسف ابن خالد ، ومليح . فسألوه ، فمر فيها ، فلما كان عند آخر الكتاب انتبه الشيخ فقال : أعد العرض ، فعرض عليه ، فقال : ما سألتموني عن أبي فقد حدثني سعيد به ، وما سألتموني عن سعيد فقد حدثني به أبي ، ثم أقبل على يوسف بن خالد ، فقال : أن كنت أردت سيئتي وعيبي فسلبك الله الإسلام واقبل على حفص فقال :ابتلاك الله في دينك ، ودنياك ، وأقبل على مليح فقال : لا نفعك الله بعلمك .قال يحيى : فمات مليح ولم ينتفع به : وابتلي

١- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١ / ١٠٣.

حفص في بدنه بالفالج ، وبالقضاء في دينه ، ولم يمت يوسف حتى اتهم بالزندقة».[١]

ومثال الحديث الذي اختلط راويه فاقتتل : قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : « سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه زكريا بن أبي زائدة وزهير ، فقال أحدهما عن أبي إسحاق ، عن عمر بن ميمون ، عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان يتعوذ من خمس : من البخل ، والجبن ، وسوء العمر ، وفتنة الصدر ». وروى هذا الحديث الثوري ، فقال عن أبي إسحاق ، عن عمرو بن ميمون ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ... يتعوذ ، مرسل . والثوري احفظهم ، وقال أبي أبو إسحاق كبر ، وساء حفظه بآخره ،فسماع الثوري منه قديم . قال أبو زرعة تأخر سماع زهير وزكريا من أبي إسحاق » .[٢]

« وممن اشتهر بالاختلاط : عطاء بن السائب الثقفي ، حصين بن عبد الرحمن السلمي ، سعيد بن إياس الجريري وسعيد بن أبي عروبة ...وغيرهم » .[٣]

٤- خفة الضبط بالأسباب العارضة [٤]: والمراد أموراً تعرض للمحدث ، تؤثر في ضبطه ، دون أن تؤثر في إدراكه ، وبهذا تتميز عن الاختلاط ومن هذه العوارض :

أ) الاشتغال عن العلم حفظاً وكتابة وضبطاً : كالاشتغال بالقضاء فقد ذكر عن بعض الثقات اضطراب حفظهم بعد تولي القضاء . مثل شريك بن عبد الله النخعي ولي قضاء واسط سنة ١٥٥هـ « قال عند العجلي – بعدما ذكر أنه ثقة – وكان صحيح القضاء ، ومن سمع منه قديماً فحديثه صحيح ، ومن سمع منه بعدما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط ، وقال صالح جزرة

١- المحدث الفاصل : ص ٣٩٨.

٢- علل الحديث لابن حاتم : ٢ / ١٦٦ – رقم ١٩٩٠.

٣- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١ / ١٠٦.

٤- لم ألتزم طريقة المؤلف د. همام ورأيت عرضها بطريقة أخرى.

: صدوق ، لما ولي القضاء اضطرب حفظه ».[١] وبهذا يكون الحكم على أحاديث مثل هؤلاء الصحة قبل انشغالهم وعدم القبول – إلا بعد التحقق كوجود طريق آخر لها – بعد الانشغال .

ب) فقد كتاب من يعتمد على كتابه في الرواية : وهذا له أشكال عدة يتفق الحكم على أحاديث رواتها أنهم مع صدقهم وعدالتهم تقبل أحاديثهم في حال وجود كتبهم وتحديثهم منها – وترد ما لم ترد من طريق آخر – في حال تحديثهم من حفظهم .

ومن أشكال فقد الكتب :

١ – أن لا يصطحب المحدث كتابه معه إذا رحل إلى بلد ما فيكون إذا حدث في مكان لم تكن معه كتبه خلط وإذا حدث في مكان آخر من كتبه ضبط . ومن أمثال هؤلاء ، معمر بن راشد فقد قال عنه الإمام احمد [٢]:« حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين ، كان يتعاهد كتبه وينظر فيها ، يعني في اليمن ، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة ».

٢ – أن تحترق كتبه : فحديثه بعد إحراقها يخف ضبطها ، مثل عبد الله بن لهيعة قاضي مصر فقد أجمع العلماء على خفة ضبطه قبل موته بسنين والأكثر على أن هذا راجح لاحتراق كتبه ، وذكر أنها احترقت سنة ١٧٠هـ . قال ابن خراش : كان يكتب حديثه ، فاحترقت كتبه ، فكان من جاء بشيء قرأه عليه حتى لو وضع أحد حديثاً وجاء به إليه قرأه عليه ».

ومثال خفة ضبطه ما ذكره ابن حجر [٣] بقوله : « ومن أشنع ما رواه ابن

---

١ – تهذيب التهذيب : ٤ / ٥٧٧.

٢ – شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١ / ٧٦٧

٣ – تهذيب التهذيب : ٥ / ٦٤٨.

لهيعة ما اخرجه الحاكم في المستدرك [١] من طريقه ، عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة ، قالت : « مات رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذات الجنب » وهذا مما يقطع ببطلانه لما ثبت في الصحيح أنه قال لما لدوه : « لم فعلتم هذا ؟ قالوا : خشينا أن يكون بك ذات الجنب ، فقال « ما كان الله ليسلطها على ».[٢]

٣- ومن الثقات من خف ضبطه لضياع كتبه فدخلت على حديثه الأوهام ومن هؤلاء : علي بن مسهر القرشي الكوفي قاضي الموصل ،وكان ثقة صالح الكتاب قبل ذهاب كتبه.

٤- أن يفقد الثقة آله النظر وذلك بأن يُضَر وبفقده بصره مع اعتماده على كتبه في الرواية يخف ضبطه ومن هؤلاء عبد الرزاق بن همام فالبرغم من أنه أحد الأئمة المشهورين، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث إلا أن حديثه ضعيف بعد فقد بصره، خصوصا أنه كان كما ذكر أنه كان يتلقن ولم يوفق بمحدث واحد ثقة يلقنه.

٥- قصر الصحبة للشيخ، وقلة الممارسة لحديثه : وقد حسم النقاد الرواة عن شيخ فنات حسب طول الصحبة وقصرها وقلة الممارسة وكثرها فلا يرضى بعضهم أن يسمع الحديث من الشيخ مرة واحدة. وهذه الممارسة قد ترفع الراوي من رتبة الصدوق إلى رتبة الثقة أو رتبة أوثق الناس في هذا الشيخ. مثل حماد بن سلمة اتفق النقاد على أنه أوثق الناس في ثابت ، مع أن حماد كثير الوهم والخطأ . قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم في علله[٣] : « وسئل أبو زرعه عن حديث رواه القعنبي عن سليمان بن المغيرة ، عن ثابت ، عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم :« إذا سقطت لقمة أحدكم فليمط عنها ، ثم ليأكلها ولا يدعها للشيطان »

١- أخرجه الحاكم في المستدرك ، كتاب الطب : باب علاج ذات الجنب ٤ / ٤٠٥ بلفظه وعلق عليه الذهبي (لم يصح)

٢- واخرجه البخاري في صحيحه و كتاب الطب : باب اللدود ١٠ / ١٦٦ حديث ٥٧١٣ بنحوه. وأخرجه مسلك في صحيحه ، كتاب السلام : باب لكل داء ودواء ٥ / ٥٩ حديث ٨٤ بنحوه.

٣- علل ابن أبي حاتم : ٢ / ١٢ رقم ١٥١٠.

رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال أبو زرعة حماد أحفظ ».

٦- اختصار الحديث أو روايته بالمعنى :رأي الجمهور على أن الرواية بالمعنى جائزة وقد قيد هذا الجواز فاشترط العلماء فيمن يروي الحديث بالمعنى أن يكون عارفا بمواقع الألفاظ ،بصيرا بدلالاتها .حتى لا يحيل الحلال حراما ،أو يضع الدليل في غير مكانه ،وإلا تكون هذه الرواية سببا في دخول العلة على الحديث .

ومثاله حديث "أبي هريرة " قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد »[١]

روى بعضهم هذا الحديث بالمعنى بما فهمه فقال :إذا قرأ الإمام «ولا الضالين » فأنصتوا .

فحمله على فراغه من القراءة ،لا على شروعه فيها .

٧- تدليس الثقات : وهذا لا يختلف عن مبحث التدليس المعروف الذي يكون سببا في تضعيف أي حديث إلا أنه يتميز لكونه حديث في حديث الثقات .

والتدليس كما ذكره ابن الصلاح [٢] :" قسمان تدليس الإسناد و تدليس الشيوخ "

فإذا اكتشف في الحديث تدليس الإسناد أصبح الإسناد منقطعا والحديث معل بعلة الانقطاع.

أما إذا كان في الإسناد تدليس شيوخ فيعتمد على حقيقة ذلك الشيخ الذي دلس اسمه أو كنيته أو صفته ذلك المدلس . فإذا كان الغرض لا يتعلق بعدالة الشيخ و ضبطه فلا

١- أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة : باب إئتمام المأموم بالإمام ٢ / ٥٦ حديث ٦٨ بنحوه.
وأخرجه أبو داواد ، كتاب الصلاة : باب الإمام يصلي من قعود ١ / ١٦٤ حديث ٦٠٣ نحوه.
وأخرجه النسائي ، كتاب الصلاة : باب تأويل قوله عز وجل (إذا قرئ القرآن فاستمعوا له) ٢ / ١٤١ بنحوه.

٢- علوم الحديث : ص ٧٣.

يضر ذلك الحديث .أما إذا كان سبب التدليس ضعف شيخ من حيث العدالة أو الضبط يعتل الحديث لفقد شرط العدالة أو الضبط .

ولعلنا نتساءل هنا : لم يعتبر هذا الحديث معلا بالتدليس ولا يلحق بالمنقطع لجهالة احد رواته

الظاهر والله أعلم درجة و رتبة الثقات قبله وبعده جعلت كل من يسمع الحديث من أهله وغيرهم يظن أنه الثقة المعروف رغم أنه خلافه وإنما تشابه معه في الاسم أو الكنية .

ولكن يعترض على ذلك أنهم لم يبالوا في كون رجال الاسناد ثقات إذا سقط أحد رواته فيعدونه مرسلا أو منقطعا وغير ذلك.

والاجابة على ذلك كما سبق و أوضحت أن العلة هنا خفية لم تعرف إلا بعد بحث ولو كان هذا السقط أو ذلك المشار إليه بغير ما يعرف به واضحا جليا لأعتبر ضعيفا ابتداء.

٨- الرواية عن المجروحين والضعفاء : ولا يكون ذلك داخلا في مبحث العلل إلا إذا كان من الخفاء مما يصعب معرفته لرتبة الراوي عنه في العدالة والضبط كأن يروي مالك عن عبد الكريم بن أمية.

أنواع العلل:

تعددت طرق عرض الأنواع في كتب المصطلح القديمة وسأذكر ما ذكره بعضهم مع الإشارة إلى من وافق غيره وذكر زيادته عليه إن وجدت :

أولا : أنواع العلل عند الحاكم (٤٠٥هـ) :

ذكر السيوطى فى تدريبه [١] : « وقد قسم الحاكم في علوم الحديث أجناس المعلل إلى عشرة ، ونحن نلخصها هنا بأمثلتها :

١- تدريب الراوي : ص ١٦٧ - ١٦٩.

١- أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه ، ومثاله : « حديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة عن النبي صلي الله عليه وسلم قال : من جلس مجلساً فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك ، غفر له ما كان في مجلسه ذلك ».[١] فروى أن مسلماً جاء إلى البخاري وسأله عنه فقال هذا حديث مليح ، إلا أنه معلول . حدثنا به موسي بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا سهيل عن عون بن عبد الله .

٢- أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ ويسند من وجه ظاهره الصحة .

ومثاله : « حديث قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء ، وعاصم عن أبى قلابة عن أنس مرفوعاً : أرحم أمتى أبو بكر وأشدهم في دين الله عمر ، الحديث ».[٢] قال . فلو صح إسناده لأخرج في الصحيحين ، إنما روى خالد الحذاء عن أبى قلابة مرسلاً.

٣- أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي ويروى عن غيره لاختلاف بين رواته في البلاد كرواية المدنيين عن الكوفيين .

ومثاله : « حديث موسى بن عقبة عن أبى إسحاق عن أبى بردة عن أبيه مرفوعاً : إنى لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة ».[٣] قال هذا إسناد لا ينظر فيه حديثيّ ، إلا ظنّ أنه من شرط الصحيح. والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا . وإنما الحديث محفوظ من رواية أبى بردة عن الأغر المزني .

١- أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ، النوع السابع والعشرين معرفة علل الحديث : ص ١٥٢.

٢- انظر التخريج السابق : ص ١٥٣.

٣- انظر التخريج السابق.

٤- أن يكون محفوظاً عن صحابي فيروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضى صحته ، بل ولا يكون معروفاً من جهته .

ومثاله : « حديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه ، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور[١]، قال : أخرج العسكري وغيره هذا الحديث في الوحدان ، وهو معلول ، أبو عثمان لم يسمع من النبي صلى عليه ، ولا رآه وعثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه . وإنما هو عثمان بن أبي سليمان.

٥- أن يكون روى بالعنعنة وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة .

ومثاله : « حديث يونس عن ابن شهاب عن بن الحسين عن رجال من الأنصار أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فرُمى بنجم فاستنار ..» [٢] الحديث . قال : وعلته أن يونس مع جلالته قصر به،

وإنما هو عن ابن عباس ، حدثني ، هكذا رواه ابن عيينة وشعيب وصالح والأوزاعي وغيرهم عن الزهري .

٦- أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد .

ومثاله : « حديث العلي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال : قلت يا رسول الله : مالك أفصحنا ..» [٣] الحديث ». قال : وعلته ما أسند عن علي بن خشرم حدثنا علي بن الحسين بن واقد بلغني أن عمر ، فذكره .

٧- الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله .

ومثاله : « حديث الزهرى عن سفيان الثوري عن حجاج بن قرافصة ، عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعاً : المؤمن عز كريم والفاجر

١- معرفة علوم الحديث للحاكم – النوع السابع والعشرين معرفة علل الحديث : ص ١٥٤.

٢- انظر المرجع السابق.

٣- انظر المرجع السابق.

لنيم »[١] قال : وعلته ما أسند عن محمد بن كثير ، حدثنا سفيان عن حجاج عن رجل عن أبى سلمة فذكره.

٨- أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه ، لمنه لم يسمع منه أحاديث معينة ، فإذا رواها عنه رواها بلا واسطة . فعلّتها أنه لم يسمعها منه .

مثاله : « حديث يحيى بن أبى كثير عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر عند أهل بيت قال : افطر عندكم الصائمون ... الحديث »[٢] ، قال فيحيى رأى أنساً ، وظهر من غير وجه أنه لم يشمع منه الحديث ، ثم أسند عن يحيى قال : حدثت عن أنس فذكره .

٩- أن يكون طريقه معروفة يروى أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق فيقع من رواه من تلك الطريق – بناء على الجادة – في الوهم .

مثاله : « حديث المنذر بن عبد الله الحزامي عن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة قال : سبحانك

اللهم ...الحديث ». [٣]، قال أخذ فيه المنذر طريق الجادة ، وإنما هو من حديث عبد العزيز ، حدثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبى رافع عن على .

١٠- أن يروى الحديث مرفوعاً من وجه وموقوفاً من وجه .

مثاله : « حديث أبى فروة يزيد بن محمد ، حدثنا أبى عن أبيه عن الأعمش عن أبى سفيان عن جابر مرفوعا من ضحك في صلاة يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء » [٤] ، قال : وعلته ما اسند وكيع عن الأعمش عن أبى سفيان قال : سئل جابر ، فذكره.

١- معرفة علوم الحديث للحاكم – النوع السابع والعشرين معرفة علل الحديث : ص ١٥٥.

٢- انظر المرجع السابق.

٣- المرجع السابق : ص ١٥٦.

٤- أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث – النوع السابع والعشرين معرفة علل الحديث : ص ١٥٦.

وقال الحاكم في آخر مبحث العلل بعد ذكره للأجناس العشرة : « فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس وبقيت أجناس لم نذكرهم وإنما جعلتها مثالاً لأحاديث كثيرة معلولة ».[١]

وبالنظر إلى ما ذكره السيوطي من أنواع العلل التي مثل لها الحاكم نجد أن الحاكم لم يتطرق إلى العلة في المتن فالأجناس العشرة كلها في السند وإن كان قد بين أنها على سبيل المثال لا الحصر .

ثانياً : أنواع العلل عبد ابن الصلاح (٦٤٣هـ) :

استخلصت أنواع العلل عبد ابن الصلاح من خلال مبحث العلل عنده وسأذكر العبارة التي أخذت ذلك النوع منها ، ثم علاقته بأنواع الحاكم .

ما ذكر من أنواع في الإسناد :

١- أن يظهر انقطاع في السند الذي ظاهره الاتصال : من قوله « على إرسال في الموصول »[٢] وعبرّ عنه بالإرسال – والله أعلم – على مراد الفقهاء فيدخل فيه كل انقطاع وذلك لكونه محدثاً وفقيهاً .

وعلى هذا يشبه هذا النوع عدة أنواع عند الحاكم (الأول والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن). فكل هذه الأنواع يجمعها الإعلال بسبب انقطاع السند بشكل من الأشكال .

٢- أن يبين وقف الحديث على الصحابي والظاهر رفعه : من قوله « أو وقف في المرفوع » .[٣] وهذا يوافق النوع العاشر عند الحكم .

٣- أن يكون في الإسناد إبدال راو بآخر : من قوله « أو وهم واهم بغير ذلك » .[٤] وهذا يشبه النوع التاسع عند الحاكم .

١- معرفة علوم الحديث للحاكم – النوع السابع والعشرين معرفة علل الحديث : ص ١٥٧.

٢- علوم الحديث لابن الصلاح : ص ٩٠.

٣- انظر المرجع السابق.

٤- انظر المرجع السابق.

٤- أن يكون للحديث طريقان أحدهما موصول والثاني منقطع أقوى من الموصول : من قوله « وكثيراً ما يعللون الموصول بالمرسل مثل أن يجيء الحديث بإسناد موصول ، ويجيء أيضا بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول »[١].وهذا يوافق النوع الثاني عند الحاكم

٥- أن يخالف حديثاً مرسل حديثاً مسنداً من ثقة ضابط :

وبعبارة أخرى أن يروى من طريقتين منقطع ومتصل والمتصل صحيح : من قوله « ثم عن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط »[٢].

٦- دخول كلام من غير الحديث فيه : بقوله « أو دخول حديث في حديث » [٣]. وهذا ما ليس له قرين عند الحاكم . ولم يمثل له ابن الصلاح .

٧- رواية الحديث بالمعنى على خلاف المراد حسب ما وقع في فهمه : من قوله : في تعليقه على مثال العلة في المتن « فرواه على ما فهم ، وأخطأ»[٤].

وذكر مثال لذلك قال « ومثال العلة في المتن : ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس من اللفظ المصرح بنفي قراءة « بسم الله الرحمن الرحيم » .فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه : « فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين » من غير تعرض لذكر البسملة ، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح ، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له . ففهم من قوله كانوا يستفتحون بالحمد أنهم كانوا لا يبسملون ، فرواه على ما فهم ، وأخطأ ، لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة ، وليس فيه تعرض لذكر التسمية. وانضم إلى ذلك أمور ، منها : أنه

١- انظر الحديث لابن الصلاح : ص ٩٠.

٢- المرجع السابق : ص ٩٣.

٣- المرجع السابق : ص ٩٠.

٤- المرجع السابق : ص ٩٢.

ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[١]

كما ذكر ابن الصلاح أنواع أدرجها العلماء في كتب العلل لا ينطبق عليها لفظ العلة اصطلاحاً وقد كون إطلاق اسم العلة عليهم – كما قال ابن الصلاح – «من مقتضى لفظ العلة في الأصل» وهي :

١ – وجود أحد الرواة المجروحين في الإسناد بأحد أشكال الجرح كأن يكون احد الرواة متهماً بالكذب أو سوء الحفظ أو مغفل.

٢ – أن يكون الحديث منسوخاً (وقال ذلك عن الترمذي) ولقد نقل الإمام السيوطي[٢] تعليق العراقي على ذلك بقوله «فإن أراد به علة في العلة بالحديث ، فصحيح ، أو في صحته فلا ، لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة». قلت وعلى هذا لا يصح اعتبار النسخ علة لأن بحثنا عن الحديث نفسه لا العمل به.

٣ – كما ذكر نوع ثالث بقوله « حتى قال الخليلي : من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول».[٣]

قال السيوطي في التدريب : وقائل ذلك أبو يعلى الخليلي في الإرشاد ، ومثل الصحيح المعلل بحديث مالك « للملوك طعامه » فقد أورده في الموطأ معضلاً »، ورواه عن إبراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام موصولا ، قال : فقد صار الحديث بتبيين الإسناد صحيحاً يعتمد عليه [٤]، و يتضح من ذلك أنه لا يسمى معل ولا يعد منه .

٤ – وقال في آخر مبحث العلل : نوعاً آخر كما قال بعضهم من الصحيح ما هو صحيح شاذ» وهذا كذلك لا يعد من المعل .

---

١ – علوم الحديث لابن الصلاح : ص ٩٠.

٢ – تدريب الراوي : ص ١٦٦.

٣ – علوم الحديث لابن الصلاح : ص ٩٣.

٤ – تدريب الراوي : ص ١٦٦.

ونلاحظ هنا كأن ابن الصلاح استنكر التسمية في النوعين الأخيرين (صحيح معل ، صحيح شاذ).

وقد وافق ابن الصلاح كثير ممن لحقه في التصنيف في علم المصطلح فلم يخالفوه في نوع من الأنواع التي سبق ذكرها . وإن كان بعضهم أغفل بعض الأنواع وبعضهم فسرها وشرحها إلا أنها لا تخرج عما ذكره ابن الصلاح .

ومن هؤلاء : النووي في التقريب (٦٧٦هـ) ، والذهبي في الموقظة (٧٤٨هـ) ، والعراقي في ألفيته وشرحه (٨٠٤هـ) ، والعسقلاني في شرح النخبة (٨٥٢هـ) ، والسخاوي في فتح المغيث (٩٠٢هـ) ، والسيوطي في تدريب الراوي (٩١١هـ) ، والصناعي في توضيح الأفكار (١١٨٢هـ) وهكذا تابعهم المعاصرون

إلا أن بعض تلك المؤلفات ذكرت ما يستثنى من المعل ، من خلال ذكر أنواع العلة القادحة وغير القادحة وسأوضحها فيما يلي :

وأضيف هنا بعض أنواع العلل التي ذكرها الدكتور همام في دراسته لشرح علل الترمذي من خلال عرضه لأنواع العلل في المتن خلاف ما ذكره ابن الصلاح ومن تبعه ومن ذلك قوله :

- ما كانت علته مخالفة راويه لمقتضاه [١] : وصورته أن يكون الراوي ينكر العمل بمقتضى الحديث : قال أحمد : أبو هريرة ينكر المسح على الخفين فلا يصح له فيه رواية».

وهذا النوع أرى أنه لا يلحق بالعلة في الإسناد ولا في المتن وإنما يتوقف فيه، مع عدم الاحتجاج به .

- وما كانت علته أنه لا يشبه كلام النبوة [٢] : واستشهد بكلام ابن أبي حاتم ، عن أبيه « تعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه ، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون

١- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١ / ١٥٨

٢- المرجع السابق : ١ / ١٦٢.

مثل كلام النبوة »ومثاله ما مثله ابن رجب بحديث يرويه عمر بن يزيد الرفاء عن شعبة عن عمرو بن مرة عم أبي وائل عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما بال أقوام يشرفون المترفين ويستخفون العابدين ، ويعملون بالقرآن ما وافق أهوائهم ، وما خالف أهواءهم تركوه ، فعند ذلك يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض ، يسعون فيما يدرك بغير سعي من القدر المقدور والجل المكتوب والرزق المقسوم ألا يسعون فيما لا يدرك إلا بالسعي من الجزاء الموفور والسعي المشكور والتجارة التي لا تبور ».

قيل في هذا : إنه يشبه كلام القصاص واستغرب عن شعبة وحمله النقاد على رجل كذاب اسمه عبد الله بن المسور المدائني .[١]

وأرى أنها تلحق بمن جرح رواية (بالكذب) أو بالأحاديث الموضوعة ولا يعد معلاً .

١- شرح علل الترمذي (دراسة وتحقيق) : ١ / ١٦٢.

الفصل الرابع

حجية الحديث المعل

ذكر العلماء حجية الحديث المعل بإسهاب واختصار وممن أجمل في ذلك البقاعي بقوله : « الكلام الضابط أن يقال : الحديث لا يخلو إما أن يكون فرداً أو له أكثر من إسناد فالأول يلزم من القدح في سنده القدح في متنه ، وبالعكس ، والثاني لا يلزم من القدح في أحدهما القدح في الآخر » [١]

وقال الحافظ ابن حجر : « إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح وقد لا تقدح وإذا قدحت فقد تخصه وقد تستلزم القدح في المتن ،وكذا القول في المتن سواء .فالأقسام على هذا ستة » [٢] ثم بينها .

وبالجمع بين ما ذكره العلماء يتضح ما يلي :

١- أن الحديث الذي تفرد الراوي به (أي له إسناد واحد) :يلزم القدح في أحد جزئيه القدح في الآخر :

أ) فقد تقع العلة في السند وتقدح فيه وفي المتن معاً : ومن أمثلة ذلك :

- إبدال راوٍ ضعيف براوٍ ثقة وليس له طريق أخرى .« ومن أغمض ذلك أن يكون الضعيف موافقاً للثقة في نعته ».[٣]

- أن يروي مدلس بالعنعنة وليس له طريق أخرى .

- أن يروى موصولاً ويظهر إرساله وليس له طريق أخرى .

- أن يروى مرفوعاً ويظهر وقفه وليس له طريق أخرى .

ب)- وقد تقع العلة في المتن وتقدح فيه وفي السند معاً : ومن أمثلة ذلك :

- أن يرويه راوٍ بالمعنى الذي ظنه خطأ وليس له طريق أخرى .

١- توضيح الأفكار : ٢ / ٣٠ - ٣١.

٢- النكت : ص ٧٤٦ - ٧٤٧. وقد نقلها محفوظ الرحمن في تحقيقه لعلل الدراقطني.

٣- النكت : ص ٧٤٧. وآثرت عدم كتابة الأمثلة حتى لا يتشتت الموضوع.

- أن يدخل الراوي حديثاً بحديث .

٢- أما الحديث الذي له أكثر من إسناد : فلا يلزم القدح في أحد جزئيه القدح في الآخر .

أ) فقد تكون العلة قادحة في السند ولا تقدح في المتن : وأمثلة ذلك :

- إبدال راو ثقة بثقة ، وله طريق آخر يقويه . لحديث «البيعان بالخيار.»

- إبدال راو ضعيف براو ثقة ، وله طريق : صحيح . كحديث حماد بن أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد .

- الإرسال وله طريق أخرى موصولة والإرسال أقوى .

- أي انقطاع في السند (عدا التدليس بالعنعنة) وله طريق أخرى صحيحة موصولة .

ب) وقد تكون العلة في السند غير قادحة به ولا في المتن : ومثال ذلك .

- « ما يوجد من حديث مدلس بالعنعنة فإن في ذلك علة توجب التوقف عن قبوله فإذا وجد من طريق آخر قد صرح فيها بالسماع تبين أن العلة غير قادحة»[١].

- « إذا اختلف على بعض رواته ، يتوقف فيه ، فإن أمكن الجمع بينهما على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قادحة » [٢].

- أن يروى بطريق موصول أقوى من طريق آخر منقطع أو مثله و لا مرجح وهذا ما سميّ (معلول صحيح) [٣].

ج- وقد تكون العلة قادحة في المتن وغير قادحة في السند ، ومثاله :

- أن يروى راو بالمعتنى حسب فهمه ولا يكون ذلك المراد من الحديث حيث يعل المتن بسبب أحد الألفاظ الواردة في المتن ومخالفتها للفظ حديث آخر ثابت عن نفس الصحابي. كحديث نفي البسملة.

١- النكت ك ص ٧٤٧ وآثرت عدم كتابة الأمثلة حتى لا يتشتت الموضوع.

٢- النكت : ص ٧٤٧.

٣- فتح المغيث : ١ / ٢١٩ . ذكره عن أبو يعلى الخليلي.

أن تختلف ألفاظ أحاديث صحيحة ولا يمكن الجمع بينهما وطريق أحدهما أقوى من الآخر.

د- وقد تكون العلة في المتن ولا تقدح به ولا في السند : ومثلها :

- ما يقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين وأمكن الجمع بينهما وردها إلى معنى واحد. فلا يقدح ذلك الاختلاف في المتن ولا في السند.

الخلاصة

من خلال ما ذكرت من تعاريف الحديث المعل وأنواع العلل (الاصطلاحية وغيرها) وأثر تلك العلل على الحديث (قادحة وغير قادحة) ، نجد أن : الأحاديث في كتب العلل عبارة عن أحد الأشكال التالية :

١ - أحاديث ثقات لها إسناد واحد وفيها علة خفية في الإسناد أو المتن فهي قادحة بهما فلا يحتج بهذه الأحاديث.

٢ - أحاديث ثقات لها أكثر من إسناد في أحدها علة خفية بالإسناد قادحة فيه فقط إلا أنه بجمع الطرق يمكن الاحتجاج بها.

٣ - أحاديث ثقات لها أكثر من إسناد في أحدها علة خفية بالمتن قادحة فقط لذا يكون الاحتجاجا بالمتون الأخرى وتقدم على ما به علة.

٤ - أحاديث ثقات لها أكثر من إسناد في أحدها علة خفية بالإسناد أو المتن غير قادحة بهما.

٥ - أحاديث لها إسناد واحد وفيها علة ظاهرة في السند أو المتن وتقدح بهما فلا يحتج بها.

٦ - أحاديث لها أكثر من إسناد في أحدها علة ظاهرة في السند أو المتن وله إسناد آخر قوي منقطع أقوى من المتصل. أو متصل أقوى من المنقطع فلا تقدح بهما بل يتقوى أحدهما بالآخر.

٧ - أحاديث لها أكثر من إسناد في كل منها علة ظاهرة في السند أو المتن فإنها تقدح بأحدهما دون الآخر وبجمع الطرق يمكن الاحتجاج بالحديث ما لم تكن جميع طرقه متحدة في العلة من حيث النوع والموضوع.

٨ - أحاديث ليست فيها علة أصلاً لا ظاهرة ولا خفية عدها البعض معلة ، كالأحاديث الصحيحة المنسوخة.

وبهذا نجد أن غموض العلة وخفاءها سبب فك مكانه هذا المبحث من علوم المصطلح.

وإدراج غير المعل (لكون العلة غير خفية) أو (لكون العلة غير قادحة) كان سبباً في تثبيت الأذهان وتضاد واقع الحديث المعل مع تعريفه.

وعلى هذا يكون اسم المعل ينطبق على الأشكال الثلاثة الأولى ، أما الباقون مما لا يحتج به فيندرج كل منهم تحت نوع من أنواع الحديث المردود ، وما يحتج به يندرج تحت نوع من أنواع الحديث المقبول.

وأخيراً أرجو أن أكون قد وفقت في بحثي هذا في تقديم جديد في هذا المبحث ولا أكون بما ذكرت من تفصيلات وتشعيب وسعت من غموضه وزدته صعوبة.

فإن أحسنت فمن الله وإن أسأت فمن نفسي ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قائمة المراجع

١- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي.

٢- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - المكتبة العلمية - المدينة المنورة - الطبعة الأولى - ١٩٥٩م.

٣- تذكرة الحافظ - للإمام الذهبي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤- تهذيب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند - الطبعة الولى ١٣٢٥ هـ.

٥- توضيح الفكار لمعاني الأنظار - لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني - مكتبة الخانجي - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - الطبعة الأولى ١٣٦٦ هـ.

٦- الجامع الصحيح للترمذي - تحقيق أحمد محمد شاكر - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الأولى - ١٩٣٨م.

٧- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي - دراسة وتحقيق الدكتور محمد رأفت سعيد - مكتبة الفلاح - الكويت - الطبعة الأولى ١٩٨١م.

٨- جواهر الأصول في علم حديث الرسول - للإمام أبي الفيض محمد بن محمد بن علي الفارس المشهور بالهروي - الدار السلفية.

٩- سنن أبي داود - سلمان بن الأشعث السجستاني - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى.

١٠- سنن النسائي - بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٣٠م.

١١- شرح صحيح مسلم للنووي - تحقيق عبد الله أحمد أبو زينة - مكتبة الشعب - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ.

١٢- شرح علل الترمذي - لابن رجب الحنبلي - تحقيق ودراسة الدكتور همام عبد الرحيم سعيد - مكتبة المنار - الأردن - الطبعة الأولى - ١٩٨٧م.

١٣- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الثر للإمام أحمد بن حجر العسقلاني - تعليق محمد غياث الصباغ - مكتبة الغزالي .

١٤- علل الحديث - الإمام أبي محمد عبد الرحمن الرازي الحافظ ابن الإمام أبي حاتم - طبعة القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٤٣هـ.

١٥- علوم الحديث - لابن الصلاح (عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري) - تحقيق وشرح الدكتور نور الدين عتر - دار الفكر - دمشق - الطبعة الثالثة - ١٩٨٤م.

١٦- فتح الباري شرح صحيح البخاري - لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى.

١٧- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي - لفمام محمد بن عبد الرحمن السخاوي - تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان - المكتبة السلفية - المدينة المنورة - الطبعة الثانية - ١٩٧٨م.

١٨- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي - تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب دار الفكر - الطبعة الأولى ١٩٧١م.

١٩- مختار الصحاح - لمحمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي - دار الكتاب العربي - بيروت - ١٩٧٩م.

٢٠- المستدرك على الصحيحين للإمام أبو عبد الله الحاكم - وبذيله تلخيص المستدرك للذهبي - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى.

٢١- معرفة علوم الحديث - للحكام (محمد بن عبد الله النيسابوري) شرح ومراجعة سعيد محمد اللحام - دار مكتبة الهلال - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٩م.

٢٢- مفتاح كنوز السنة - للمستشرق أرندجان فنسنك - تعريب محمد فؤاد عبد الباقي.

٢٣- المنجد في اللغة والأعلام - تراث المطبعة الكاثوليكية - دار المشرق - بيروت - الطبعة الثانية والعشرون.

٢٤- منهج النقد في علوم الحديث - الدكتور نور الدين عتر - دار الفكر - دمشق - الطبعة الثالثة ١٩٨١.

٢٥- الموقظة في علم مصطلح الحديث - للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - عناية عبد الفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٢٦- النكت على كتاب ابن الصلاح -للحافظ ابن حجر العسقلاني - تحقيق ودراسة ربيع بن هادي عمير - دار الراية للنشر - الرياض - الطبعة الثانية ١٩٨٨م.

٢٧- الوسيط في علوم مصطلح الحديث - لمحمد بن محمد أبو شهبة - عالم المعرفة - جدة - الطبعة الأولى ١٩٨٣م.